J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29 (8): 4527 - 4542, 2004

PRIVATE SECTOR PARTCIPATION IN YEMEN NATIONAL ECONOMY

Shobeer A. A. Elharazi
Dept. of Agric. Economic, Fac. of Agric., Sanaa Univ.

مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة بالجمهورية اليمنية

شـــبير عبد الله عبد الله الحرازي
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة صنعاء .
بريـــد إلكترونـــي : alharazi63@ hotmail.com & alharazi63@ yahoo.com .
عنوان المراسلات : الجمهورية اليمنية – صنعاء – ص . ب : ١٩٠٦ صنعاء .

المخلص

تتركز أهمية التطورات والتغيرات على الساحتين الدولية والعالمية في إبراز دور أكبـر للقطـاع الخاص لمشاركته في عمليات التنمية بمختلف أنواعها ، وفي وضع الإستراتيجيات وتحديد الأهـداف علـى المستويين القومي والقطاعي وصنع السياسات العامة ، حيث أن مشاركة القطاع الخاص في صنع الساسـات العامة من شأنه تحقيق الإستقرار للاقتصاد القومي من خـلال رفـع معـدل النمـو الاقتصـادي ، وايجـاد المشروعات القومية الكبرى التي تحتاج إلى استثمارت كبيرة من خلال تكثيف التراكم الراسـمالي وإحـداث التنمية المتواصلة والشاملة . كما إن مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة من شـأنه مواجهـة شروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تسعي اليمن جاهدة إلى تحقيق ذلك . وتسـتهدف الدراسـة التعرف على الأليات التي يمكن أن تجعل القطاع الخاص مشاركاً في صنع السياسات العامة ، وبما يعزز من دوره في عمليات التنمية بوجه عام . واعتمدت الدراسة على البيانات الثانويـة ذات الإصـدارات المحليـة و الإقليمية والدولية ، وعلى المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والتي تم تناولهـا جميعـا بالتحليـل الوصفي . تحتوي هذه الدراسة على ستة أجزاء هي : أهمية التحول نحو القطاع الخـاص وأدوات التحـول و معوقات والمشاكل المترتبة حيال ذلك ، وواقع القطاع الخاص في أهم مكونات الاقتصاد الـوطني اليمنـي مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والمدخرات والتجارة الخارجية ، وأهم الفرص الاستثمارية المتاحـة للقطاع الخاص ، وأهم محددات ومحفزات القطاع الخاص ، ومتطلبات وأهمية مشاركة القطاع الخاص فـي صنع السياسات العامة وأهم أليات تحقيق تلك المشاركة ، ومن ثم وضع التوصيات التي تمكن القطاع الخاص من إبراز دوره في الاقتصاد الوطني اليمني ، والتي تركزت على : تفعيل القوانين العامة ذات العلاقة بالأمن و القضاء وإيجاد السياسات التي تنمي المدخرات ، ومنح المزيد من الإمتيـازات والتسـهيلات للمسـتثمرين و الاتجاه نحو المزيد من مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية .

المقدمة

مما لاشك فيه أن التطورات والتغيرات المتلاحقة والمتسارعة على الساحتين الدولية والعالميـة وفي مقدمتها بزوغ منظمة التجارة العالمية مع بداية ١٩٩٥ ، والأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتبنـي الخصخصة في معظم بلدان العالم من شأنها- فلسفيا وعمليا- الإقلال من دور الحكومة والقطاع العـام فـي العملية الإنتاجية ، وإبراز دور أكبر للقطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بالإنتاج لمختلـف السـلع والخـدمات و المشاركة في عمليات التنمية . وهناك مبررات كثيرة تتطلب مشاركة القطاع الخاص في صـنع السياسـات العامة أهمها : الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان أحداث التوازن الداخلي والخارجي على حد سـواء ، والانتفاع بعوائد التنمية لكافة فئات المجتمع ، ورفع معدل النمو الاقتصادي إلى المستوى الذي يتحقق مـن خلاله الاستقرار والنمو ، وإيجاد المشروعات القومية الكبرى التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة ، ومواجهـة تحديات العولمة ومضاعفاتها على اقتصاديات الدول عامة و الاقتصاد الوطني اليمني خاصة والذي سيتعرض وبدون شك لمنافسة شديدة فى ظل الحاجة المتسارعه الى اعادة تأهيل وتطوير البنيـة التحتيـة والأساسـية للمجتمع ، وتكثيف التراكم الرأسمالي الاستثماري من خلال التنمية المتواصلة والمستمرة ، ومواجهة شـروط

للمجتمع ، وتكثيف التراكم الرأسمالي الاستثماري من خلال التنمية المتواصلة والمستمرة ، ومواجهة شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تستوجب استيفاء العديد من الشروط ، وفي مقدتمها إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية وتبني فكرة الخصخصة .

مشكلة الدراسه:

تتمثل مشكلة الدراسة في تواضع دور القطاع الخاص في عمليات التنمية بصفة عامة نتيجة لإنعدام مساهمته في وضع الإستراتيجيات وتحديد الأهداف العامة وصنع السياسات العامة . ويمكن القول إن تزايد مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة على أقل تقدير من شأنه تحقيق دور اكبر للقطاع الخاص في عمليات التنمية وبما يجعل الاقتصاد الوطني اليمني اكثر استقراراً ، ومن ثم تحقيق معدلات نمو إفضل وبما يجعل اليمن اكثر اقترابا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

الهدف من الدراسه:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على أهم الأليات التي يمكن أن تجعل القطاع الخاص اليمني مشاركاً في صنع السياسات العامة ، وبما يتواكب مع التطورات والتغيرات على الساحتين الدولية والعالمية وعلى وجه الخصوص الاقتصادية منها ، والتي تتركز فلسفتها في أبراز دور فاعل للقطاع الخاص في عمليات التنمية ، وتقليل دور القطاع العام حيال ذلك ، كما إن الدور المرتقب للقطاع الخاص في التنمية بصفة عامة يمكن أن يتحقق من خلال مشاركته في صنع السياسات العامة على أقل تقدير .

الطريقه البحثيه ومصادر البيانات:

تناولت هذه الدراسه بالتحليل الوصفي أهم النقاط والمواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والتي من خلالها يمكن أن يتحقق هدف الدراسة وهو مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة في اليمن . وقدتم الاعتماد على البيانات الثانوية ذات الإصدارات المحلية والدولية وعلى الابحاث ذات العلاقة ، وتحتوي الدراسةعلى ستة أجزاء ، تناول الجزء الأول أهمية التحول نحو القطاع الخاص وأهم أدوات التحول والمشاكل المترتبة حيال ذلك ، في حين استعرض الجزء الثاني واقع القطاع الخاص في أهم مكونات الاقتصاد اليمني مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والمدخرات والتجارة الخارجية ، وعرض الجزء الثالث أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني . في حين تناول الجزء الرابع أهم محددات ومحفزات القطاع الخاص ، والجزء الخامس متطلبات وأهمية واليات مشاركة القطاع الخاص وذلك من خلال وضع سنياريوهين ، حيث ركز السيناريو الأول على إنشاء مجلس أعلى تؤكل اليه صياغة الإستراتيجات ووضع الأهداف القومية ورسم السياسات العامة ، في حين ركز السيناريو الثاني على إنشاء وزارة لقطاع الأعمال لتفعيل دور القطاع الخاص والحد من المعوقات التي تقف أمامه ، وقدم الجزء السادس أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الإقلال من حدة ووتيرة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص وبما يجعله يقف باقتدار أمام التحديات التي تعتريه .

أولاً : التحول نحو القطاع الخاص

يتردد الكثير في مختلف المتلقيات والمنتديات العلمية منذ نهاية السبعينات للقرن المنصرم رحتىبدايات القرن الحادى والعشرين مفهوم التحول إلى القطاع الخاص Private Sector ، و يعكس ذلك الذيوع والانتشار أهمية التوجهات والقضايا المرتبطة به والأهمية المتزايدة نحوالتحول إلى القطاع الخاص . ولقد تبلورت نماذج عديدة ومختلفة بين معظم الدول المتقدمة والنامية والرأسمالية والاشتراكية ، والتي أحدثت تحولاً في سياساتها الاقتصادية نحو ذلك التوجه ، ومن أبرز تلك الدول بريطانيا وفرنسا وتركيا من أوروبا وبعض دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل ، و الهند وإندونيسيا من دول أسيا و كينيا وتنزانيا من الدول الأفريقية. وتتركز السياسات الاقتصادية لتلك الدول في تقليص ملكية الدولة أي التقليل من دور القطاع العام ، والميل إلى التخلص من بعض أو كل وحداتها الإنتاجية من خلال تصفيتها أو بيعها ولصالح القطاع الخاص . وادى ذلك في مجمله إلى حدوث تغيرٌ حقيقيٌ في القطاعين العام والخاص ، لأن تلك السياسات لم تقتصر على تشجيع القطاع الخاص ودعمه إلى جانب القطاع العام ، بل إلى أتساع دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام وبما يمكنه من المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية من خلال مشاركته في صنع السياسات العامة . وليس ثمة شك فى تنوع الدوافع حيال التحول نحو القطاع الخاص فكان من أهمها : تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة حيال إدارتها لوحدتها خاصة الدول النامية مع مواكبة بواعث أخرى ، مثل انخفاض الكفاءة وتخلف المستوى التكنولوجي والتضخم الوظيفي وشيوع الفساد داخل وحدات القطاع العام ، بالاضافه الى ذلك فان هذه الدول قد تولدت لديها الرغبه فى الاستفاده مما تقوم به بعض مؤسسات التمويل الدولية مثل

البنك والصندوق الدوليين من تشجيع ودعم الدول النامية الأقل نمواً في التحول نحو القطاع الخاص ، خاصة وان مثل هذه المؤسسات قدربطت بين ما تقدمه من مساعدات ومعونات وبين تعميق ذلك التوجه .

١ - ١ - أهم أدوات التحول

ليس ثمة شك فى ان ادوات التحول نحو القطاع الخاص متعددة ومتنوعة ، الا انه ليس ، وذلك لإن تبني أداة دون أخرى انما يتوقف على الظروف الخاصة لكل دولة ، ويمكن رصد ثلاث مجموعات من الأدوات تؤدى جميعها نحو التحول إلى القطاع الخاص ، وتتضمن أدوات المجموعة الأولىسبل التخلص من وحدات القطاع العام بالبيع أو التصفيه او المنح جزئياً أو كلياً للقطاع الخاص ، فى حين تتضمن أدوات المجموعة الثانية التفويض باتباع إسلوب توقيع عقود مع القطاع الخاص لادارة جزء أو كل وحدات القطاع العام أو أسلوب الترخيص أو حق الامتياز الاحتكاري ، أماأدوات المجموعة الثالثة فانهاتتعلق بالإحلال من خلال تخفيف قيود حركة القطاع الخاص أو بتخلي الدولة عن أداء بعض التزاماتها للقطاع الخاص .

١ - ٢ - أهم مشاكل التحول

من المعروف ان الدول الراغبة في زيادة دور القطاع الخاص والتقليل من دور القطاع العام تواجه مشاكل عديدة ومتنوعة ، وإن اختلفت تلك المشاكل من حيث حدتها أو مدى القدرة على مواجهتها في البلدان النامية والأقل نمواً ، وليس بالضرورة حدوثها بالكامل، إلا إنها جميعها تقف عائقاً أمام التحول نحو القطاع الخاص وتتمثل أهم تلك المشاكل فيما يلي : مشكلة تقدير قيمة المنشآت العامة المراد بيعها للقطاع الخاص فتلك المنشآت كلفت الدولة أموالاً طائلة ، ومشكلة المسئولين عن تلك المنشآت والرغبين في الاستمرار في إدارتها واستغلال مواردها لمصالحهم الشخصية وتجنب الاتهامات في التفريط بالمصلحة العامة أو الاتهامات الأخرى ، ومشكلة اصرارالدولة على البيع بالقيم الدفترية للمنشآت ، ومشكلة مدى توفر أسواق مالية محلية نشطة ومزدهرة لأن الدولة التي لا تتوافر لديها أو تنقصها مثل تلك الأسواق تجد نفسها عاجزة عن المضي قدماً في سياستها الاقتصادية للتحول نحو القطاع الخاص بل انها قد لاتتمكن على الاطلاق من التحول للقطاع الخاص ، و كذا مشكلة ضعف أو هشاشة القطاع الخاص نتيجة لغياب الرأسماليون المنتجون وتواجد الطفيليون الذين يعتمدون على التهريب والأنشطة التي تدر الأرباح الكبيرة والسريعة مثل السمسرة والمضاربة .. الخ ، ومشكلة سؤ وضعية المنشآت المراد تحويلها للقطاع الخاص من حيث البنية الأساسية والمعدات والعمالة الزائدة أو تراكم ديونها ، وأخيراً مشكلة تركيز الثروة وملكية أدوات الإنتاج بصفة عامة في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد بالمجتمع، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم توفر أو امكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع .

ثانياً : واقع القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني

قد لايخفىأن القطاع الخاص اليمنى قد ادي دوراً هاماً وحيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تبنتهاوشهدتها دولة اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية ، حيث وقد تميز دوره بالتنوع والتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسمكية وفي البناء والتشييد والعمران ، والدخول في مجالات الاستثمار التجاري والخدمات المالية والمصرفية ، والسعي المتواصل والمستمر لمواكبة التطورات الاقتصادية وما فرضته من تميز في المستوى التكنولوجي والإنتاجي والتنافسي ، ولقد ترتب على ذلك تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وإستيعابه الجزء الأكبر من القوى العاملة وتعزيزه للنمو الاقتصادي . ومنذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بداء القطاع الخاص تكثيف نشاطه في قطاعات ومجالات عديدة مثل السياحة والإتصالات والبنية التحتية ، بالإضافة إلى التعليم والصحة ، ويعكس كل ذلك حقيقة أن نشاط القطاع الخاص يمثل محور النشاط الاقتصادي وإن قيادة عملية التنمية قد بدأت تنتقل إلى القطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص في ظل التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية . وتجدر الإشارة الى أنه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى(١٩٩٦ - ٢٠٠٠) تم تنفيذ عديد من الإجراءات والسياسات والجهود الرامية لدعم القطاع الخاص ، وتشجيعه على زيادة استثماراته وتحسين قدراته وإستغلال الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المتاحة . وقد تبنت الخطة قاعدة ملائمة للتحول نحو دور للقطاع الخاص من خلال أفاق ورؤى جديدة لمشاركة القطاع الخاص في تحسن التنمية ، ويمكن إستخلاص منطلقات القطاع الخاص من الأهداف الاقتصادية العامة ومن أهمها : تعزيز النهج الاقتصادي الحالي الذى اعتمد على اعطاء الرياده للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، وتحسين المناخ الاستثماري وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية وإعطاء مزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص ، وإصلاح القطاع المالي وتحسين أداء النظام المصرفي

وتوسيع خدماته وإصلاح النظام الضريبي والجمركي . وسوف يتم تناول واقع القطاع الخاص في حجم كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والمدخرات والتجارة الخارجية وذلك على النحو التالي.

٢ - ١- الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إحدى المؤشرات الهامة التي تعكس أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، كما إن تزايد نسبة تلك المساهمة على مدار الأعوام وبصورة متواصلة ، تؤكد أهمية مساهمة ودور القطاع الخاص من خلال مشاركته في وضع الأهداف الرئيسية وصنع السياسات العامة . ومن البيانات الواردة في لجدول رقم (١) والذي يبين تطور قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٠)، يتضح أن تلك القيمة اتصفت بالتقلب بين الزيادة والانخفاض، إلا إنه غلبها الاتجاه المتزايد ، حيث بلغت في عام ١٩٩٥ حوالي ٣٣٨٥ مليون دولار، أي نحو ٧٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وبلغت اقصى قيمة في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٨٧ مليون دولار، أي نحو ٧٧,٦% ، ومن هنا يتضح أن قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تراوحت فيما بين ٧٦ % : ٨١ % خلال تلك الفترة . وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) يتضح إن مساهمة الخاص في الناتج المحلي الإجمالي اتصفت بالتناقص فبعد أن بلغت في عام ١٩٩٥ نحو ٦٦,٢ % بلغت في عام ٢٠٠٠ نحو ٤٣,٩ % ، وبالرغم من ذلك إلا إنه من المتوقع أن تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ نحو ٥٣,٧ % .

جدول رقم (١) : تطور قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

السنوات / البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
القطاع الخاص	3385.0	٣٣٢٩,٤	٤٠٠٩,١	٤١٢٦,٢	٤٠٠٣,٨	٤٣٨٦,٩
(%)	٧٦,٦	٧٨,٣	٨٠,٥	٧٨,٥	٧٧,٦	٧٧,٦
القطاع العام والحكومي	1034.0	٩٢٢,٨	٩٧١,٥	١١٣٠,٢	١١٥٥,٧	١٢٦٦,٣
(%)	٢٣,٤	٢١,٧	١٩,٥	٢١,٥	٢٢,٤	٢٢,٤
الإجمالي	4419.0	٤٢٥٢,٢	٤٩٨٠,٦	٥٢٥٦,٤	٥١٥٩,٥	٥٦٥٣,٢
سعر الصرف	100.00	١٢٨,١٩	١٢٩,٢٨	١٣٥,٣٨	١٥٥,٧٥	١٦١,٧٣

المصدر : لجمهورية اليمنية – وزارة التخطيط والتنمية -الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)- صنعاء- ٢٠٠٢ (ص ٩) .

٢ - ٢ - الاستثمار

يؤدي تحسن مناخ الاستثمار إلى تشجيع المستثمرين وزيادة حركة رأس المال بصفة عامة وزيادة حدة التنافس بين الدول ، وإغراء المستثمرين الأجانب وعلى وجه الخصوص في ظل تواجد مميزات وإعفاءات وتسهيلات . كما إن خلق مناخ استثماري ملائم ليس بالأمر السهل ولا ينبغي التقليل من شأنه لأن قضية الاستثمار تمثل إحدى القضايا الإستراتيجية الهامة ، ويزداد التأكيد رسوخا إذا تم استقراء وبموضوعية مجمل التغيرات والتحولات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وتأثيرها على مسار وأداء الاقتصاد الوطني حاضراً ومستقبلا وموقف تلك التحولات من قضية الاستثمار . وتجدر الإشارة الى أن اليمن شهد تحولات ملموسة حيث بدأ من مارس ١٩٩٥ التعامل مع معطيات الواقع بموضوعية فتبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حقق نجاحاً في بعض الجوانب المالية والنقدية وتمخض عن ذلك استقرار نسبي للاقتصاد القومي اليمني، إلا أن ذلك البرنامج قد عجز في معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة والمزمنة في بنيان القطاعات الإنتاجية ، الأمر الذي جعل المهمة كبيرة أمام استمرار تنفيذ ذلك البرنامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية ، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانطلاق وتحقيق التنمية الشاملة . ونتيجة لذلك أدرك اليمن أهمية وضرورة إيجاد مناخ عام للاستثمار وتذليل العوائق التي تقف أمام المستثمرين ومنح كافة الجوانب والتسهيلات لهم ، وأصدرت القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢ الذي ركز على إلغاء القيود المؤثرة على التجارة وحركة رؤوس الأموال وانتقالها .

جدول رقم (٢) : الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال العاميين ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ والمتوقع في عام ٢٠٠٥ بأسعار عام ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

السنوات / البيان	١٩٩٥ %	٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو ٢٠٠١ - ٢٠٠٥
		القيمة	%	القيمة	%	
أولا:القطاع غير النفطي	٨٦,٥	٥٦٥٣,٥	٦٦,٣	٨٣٢٥,٦	٧٤,٣	٨,٠
• الحكومي والعام	٣٣,٨	٦٢٣,١	١٠,٨	١١٦٢,٤	١٠,٤	٤,٧
• الخاص	٦٦,٢	٣٧٤١,٦	٤٣,٩	٦٠١٧,٠	٥٣,٧	٩,١
ثانيا :القطاع النفطي	١٣,٥	٢٨٧٨,١	٣٣,٧	٢٨٧٨,٣	٢٥,٧	٠٠
الإجمالي	١٠٠	٨٥٣١,٦	١٠٠	١١٢٠٣,٩	١٠٠	٥,٦

المصدر :

١- لجمهورية اليمنية - وزارة التخطيط والتنمية - الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) - صنعاء - ٢٠٠٢.

٢- البنك الدولي- دراسات البنك الدولي القطرية- النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية-المصادر والعوائق والإمكانيات.

وبالرغم من تلك الجهود التي بذلت لتحسين مناخ الاستثمار ، إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي بذله من جهود في هذا المضمار ، الأمر الذي يؤكد أهمية استمرار إجراء الدراسات المتعمقة في مجال الاستثمار . ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) يتبين أن حجم استثمارات القطاع الخاص اتصفت بالتباين والتقلبات المستمرة بين الزيادة والانخفاض ، إلا إنها أخذت فى التزايد خاصة خلال الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ، حتى انها وصلت الى نحو ٧٤% من اجمالى الاستثمارات اليمنيه فى آخر هذه الفتره،ثم بدأت فى التناقص خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٢) ،حتى انها وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣١,١ % من إجمالي حجم الاستثمارات الكلية . وتعكس هذه التقلبات والتناقصات في حجم استثمارات القطاع الخاص ،المستوى المتواضع للاستقرار الاقتصادي وغياب السياسات الفاعلة والمشجعة للاستثمار وتدني مستوى الأمن والقضاء ، والتطورات العالمية المواكبة التي أدت إلى تقليل مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية فيما بين بلدان العالم ، وفي الوقت التي تعتبر اليمن في أمس الحاجة لتلك الاستثمارات للنهوض بالقطاع الخاص وليكون مشاركا في صنع السياسات العامة .

جدول رقم (٣) : تطور حجم الاستثمارات في القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار)

السنوات / البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاستثمار الإجمالي	١٣٣٣,٢	١٧١١,٠	٢٠٤٢,٤	١٧٨٨,١	٢٣٥٥,٨	١٦٤٨,٠	١٦٦٠,٢
• الاستثمار العام	٤٧٥,٠	٦٠١,٨	٥٣١,٨	٥٨٧,٥	١٢٤٥,٩	٨١٩,٥	١١٤٣,٢
(%)	٣٥,٦	٣٥,٢	٢٦,٠	٣٢,٩	٥٢,٩	٤٩,٧	٦٨,٩
• الاستثمار الخاص	٨٥٨,٢	١١٠٩,٢	١٥١٠,٦	١٢٠٠,٦	١١٠٩,٩	٨٢٨,٥	٥١٧,٠
(%)	٦٤,٤	٦٤,٨	٧٤,٠	٦٧,١	٤٧,١	٥٠,٣	٣١,١

المصدر:الجمهورية اليمنية - وزارة المالية - نشرة إحصائية مالية حكومية- العدد الحادي عشر- إبريل ٢٠٠٣ - صنعاء (ص٢).

٢ - ٣ - الادخار

يتبين من دراسة الجدول رقم (٤) يتضح أن حجم مدخرات القطاع الخاص قد اتصفت بالتباين والتقلبات المستمرة، حيث كانت تتجه الى التزايد خلال الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ، فبعد أن كانت في عام ١٩٩٦ حوالي ٥٣٦,٨ مليون دولار، أي نحو٦٥,٧ % من إجمالي حجم المدخرات الكلية ، تواصلت في الزياده حتى انها قد عوضت تناقص الدخرات الكليه بما يعادل ١٠% فى نهاية هذه الفتره، ثم بدأت فى التناقص النسبى بدءا من عام ١٩٩٩ حيث بلغ حجم مدخرات القطاع الخاص في عام ١٩٩٩ حوالي ٧٦,٤ % من إجمالي حجم المدخرات الكلية، وهكذا استمر حال مدخرات القطاع الخاص حتى وصل الى نحو ٤١% من اجمالى المدخرات الكليه فى عام ٢٠٠١، وان تزايد عن ذلك فى عام ٢٠٠٢ حتى بلغ ما يعادل

نحو ٥٤,٤ % من المدخرات الكليه. وتعكس هذه التقلبات والتناقصات تواضع الاستقرار الاقتصادي ، وغياب السياسات الفاعلة والمشجعة للادخار ، وتدني مستوى الأمن والقضاء .

جدول رقم (٤) : تطور حجم الادخارات في القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٢
(القيمة بالمليون دولار)

السنوات البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الادخار الإجمالي	٨١٦,٨	١١٠٩,٢	٧٣٣,٥	١٦١٠,٣	٢٣٥٥,٦	١٥٣٨,٩	١٤٥٢,٨
• الادخار العام	٢٨٠,٠	٣٣٠,٣	- ٧٢,٤	٣٨١,٤	١٢٤٥,٩	٩٠١,٤	٦٦٣,٠
(%)	٣٤,٣	٢٩,٨	- ١٠,٠	٢٣,٦	٥٢,٩	٥٨,٦	٤٥,٦
الادخار الخاص	٥٣٦,٨	٧٧٨,٩	٨٠٥,٩	١٢٢٨,٩	١١٠٩,٩	٦٣٧,٥	٧٨٩,٨
(%)	٦٥,٧	٧٠,٢	١١٠,٠	٧٦,٤	٤٧,١	٤١,١	٥٤,٤
• متوسط أسعار الصرف	١٢٨,١٩	١٢٩,٢٨	١٣٥,٣٨	١٥٥,٧٥	١٦١,٧٣	١٦٨,٦٣	١٧٦,٠٠

المصدر:الجمهورية اليمنية – وزارة المالية – نشرة إحصائية مالية حكومية– العدد الحادي عشر– إبريل ٢٠٠٣ – صنعاء (ص٢).

٢ – ٤ – التجارة الخارجية

تعتبر مؤشرات التجارة الخارجية إحدى المؤشرات الهامة للاقتصاد القومي حيث تعكس تغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال التطورات الهيكلية للتجارة الدولية تصديراً واستيراداً ، حيث تؤدي دوراً هاماً ورئيسياً في التنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في جانب الصادرات التي تساهم بفاعلية في زيادة الدخل القومي والقدرة الاستيرادية، اذ تعتبر الصادرات إحدى المصادر الرئيسية الهامة التي تسهم في إمداد الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي وتدعيم قدرته الاستيرادية ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الدخل القومي ، كما إن زيادة الصادرات وعدم تركزها النوعي والجغرافي يعتبر مؤشراً على اتساع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، وقدرته على امتصاص الصدمات التي تواجهه من جراء التقلبات والهزات التي تعتري الأسواق الدولية والعالمية .

هذا وتجدر الإشارة الى أن نحو ٩٥ % من متوسط إجمالي قيمة الصادرات اليمنيه خلال العشرة سنوات الأخيرة صادرات نفطية، وهذا يعنى ان الاقتصاد اليمنى ذو حساسية خاصة تجاه مراحل الانتعاش والكساد في اقتصاديات الدول التي يتعامل معها ، بالإضافة إلى التقلبات التي تعتري الأسعار العالمية للنفط ، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الاتجاه نحو العمل على زيادة وتنوع الصادرات وعدم تركزها الجغرافي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للصادرات . وفي المقابل تعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع والخدمات التي لا تتوافر فى المجتمع اليمنى مقوماتها الانتاجيه ، وزيادة امكانات سد سد الفجوة بين كل من الإنتاج والاستهلاك وإمداد الاقتصاد الوطني بالسلع الرأسمالية التي تعضد من قاعدته الإنتاجية .

وبالرغم من ذلك إلا إن الزيادة المستمرة في الواردات وعدم تراجعها من حيث الكم والقيمة والنوع يعتبر مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، والاعتماد المستمر على العالم الخارجي . ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) يتضح أن واردات القطاع الخاص في التجارة الخارجية جاءت في المرتبة الأولى حيث مثلت قيمة وارداته خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ نحو ٧١ % و ٦٣ % على التوالي من إجمالي قيمة الواردات السلعية الكلية وفي المتوسط ٦٧ % ، وبلغ متوسط صادراته خلال العامين نحو ٦ % من إجمالي قيمة الواردات السلعية الكلية ، وهذا يعني تواضع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وعجزه عن تغطية وارداته ، نتيجة للتحديات الداخلية التي يواجهها القطاع الخاص وأهما : تواضع البنية التحتية وتدني خدماتها ، ضعف دور التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص ، التهريب والإغراق ، صعوبات التسويق والنقل ، قصور أداء أجهزة القضاء ، وارتفاع تكاليف تمويل الاستثمار الخاص . بالإضافة إلى التحديات الخارجية والتي تأتي في مقدمتها : التطورات التكنولوجية المتسارعة ، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، والعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى غياب أو عدم وجود إستراتيجية للتجارة الخارجية الكلية بصفة عامة . وفيما يتعلق بجانب الصادرات يتبين أن القطاع العام جاء

في المرتبة الأولى تصديراً للمنتجات المحلية إلى العالم الخارجي خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ، حيث بلغت النسبه المئويه لقيمة الصادرات خلال تلك العامين نحو ٥٤ % و ٥١ % على الترتيب وفي المتوسط نحو ٥٣ % من قيمة الصادرات السلعية المحلية الإجمالية ، ومثلت قيمة وارداته في المتوسط نحو ١٩ % من إجمالي قيمة الواردات السلعية خلال تلك العامين . تجدر الإشارة إن حصول القطاع العام على المرتبة الأولى في الصادرات اليمنية هو نتيجة لأنه يتم من خلاله تصدير النفط الخام ومشتقاته .

ومما سبق يمكن القول أن تواضع نسبة مساهمة القطاع الخاص في التجارة اليمنية الكلية تصديراً واستيراداً هو نتيجة لضعفه وتواضعه في التنمية الاقتصادية وبالتالي عجز عن تغطية ما يستورده ، وانه يستهلك أكثر من عشرون مثل ما ينتجه ، ومن ثم فهو المسئول الأول عن العجز في الميزان التجاري . وهذا الموقف يعكس الوضع الحالي والمتردي للتجارة الدولية اليمنية تصديراً بوجه عام وعلى وجه الخصوص النشاط التصديري في القطاع الخاص ، ونتيجة لغياب أو عدم وجود إستراتيجية للتجارة الدولية اليمنية الكلية بصفة عامة .

جدول رقم (٥) : تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية اليمنيةحسب القطاعات خلال عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

السنوات	٢٠٠١				٢٠٠٢			
	الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات	
القطاع	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب
القطاع الحكومي	٢,٠	٤	٥٤,٠	٦	٣,٠	٤	٥١,٠	٥
القطاع العام	١٧,٠	٢	–	١	٢١,٠	٢		١
القطاع المختلط	١,٠	٥	–	٤	١,١	٥		٦
القطاع التعاوني	٠,٣	٧	٥	٧	٠,٣	٧	٧	٧
القطاع الخاص	٧١,٠	١	٤١	٣	٦٣,٠	١	٤٣	٣
الشركات الأجنبية	٨,٠	٣	–	٢	١١,٠	٣		٢
المنظمات الدولية	٠,٧	٦	–	٥	٠,٦	٦		٤
المجموع	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–

المصدر : الجمهورية اليمنية – وزارة التخطيط والتنمية –،كتاب لإحصاء السنوي ٢٠٠٢ – الجهاز المركزي-صنعاء-أغسطس ٢٠٠٣ .

ثالثاً : أهم الفرص الاستثمارية المتاحة

إن زيادة دور أهمية أي قطاع وتربعه في مركز الصدارة في الاقتصاد الوطني ، يأتي من خلال كبر حجم استثماراته وتزايدها المستمر في ذلك القطاع، بالإضافة إلى توفر الفرص الاستثمارية وبما يحقق من زيادة القيمة المضافة ، كما إن التعرف على أهم الفرص الاستثمارية واستغلالها من قبل القطاع الخاص يمكنه من تقوية دوره ورفع مساهمته في الناتج المحلي ، كما إن دخول القطاع الخاص في إنتاج بعض السلع المستوردة الممكن إنتاجها محلياً سوف يؤدي إلى التخفيف من الصدمات التي يواجهها الاقتصاد اليمني ، وتقليل حدة العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي ، وهذا من شأنه سوف يؤدي إلى أهمية وضرورة أن يكون القطاع الخاص مشاركاً في صنع السياسات العامة . ونتيجة لأن عملية جذب المزيد من الاستثمارات بصفة عامة تمثل أهم التحديات الرئيسية، بل والمسئولة عن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والأمن القوميين ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة الحتمية البحث والتعرف على أهم الفرص الاستثمارية التي تزيد حجم الاستثمارات إلى القطاع الخاص وهذا من شأنه سيؤدي إلى زيادة قوة ذلك القطاع والمساهمة في المشاركة في صنع السياسات . ويوضح الإطار رقم (١) أهم الفرص الاستثمارية الإنتاجية والمتاحة في مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد اليمني ، كما إن هناك فرصا استثمارية أخرى تمثل مجالاً أخرً للاستثمار والذي يبينها الجدول رقم (٦) والذي يستعرض أهم سلع القطاع الخاص المستوردة والمصدرة خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والممكن إنتاجها محلياً ، والتي بلغت إجمالي قيمتها في المتوسط خلال تلك العامين حوالي ٥٢٣ مليون دولار، أي نحو ٢٠ % من إجمالي قيمة الواردات الكلية ، وتمثل مجموعة تلك السلع التي يمكن إنتاجها في السوق المحلي في مجملها فرصاً استثمارية، لأنه بإنتاجها محلياً سوف يتحسن موقف الميزان

التجاري والأكثر من ذلك إذا حقق انتاجها فائضا وأمكن تصدير ذلك الفائض الى دول أخرى. ويوضح الشكل رقم (١) الفرص الاستثمارية الأخرى المتاحة والتي ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم الاستثمارات وجذب المستثمرين على المستويين المحلي والأجنبي ، وفيما يلي أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص :

٣ - ١ - قطاع الصناعة

تشير الدراسات ذات العلاقة بمجال النفط والغاز والتعدين الى أن كميات النفط المخزونة القابلة للاستخراج تبلغ حوالي ٢,٨ مليار برميل ، والتقديرات الأولية للاستكشافات في الحقول الحالية ومناطق الامتياز تشير إلى احتمال زيادة إنتاج النفط بنحو ١٠%- ١٥ % عن مستوى إنتاج عام ٢٠٠٠ ، مع ملاحظة ان الكميه المنتجه من النفط الخام في عام ٢٠٠١ بلغت الكمية المنتجة من النفط الخام حوالي ١٦٠ مليون برميل أي ٤٤٠ ألف برميل في اليوم، ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج اليومي من النفط الخام في عام ٢٠٠٥ حوالي ٧٨٥ ألف برميل ، وسوف تزيد تلك الكمية إذا ما كان هناك اكتشافات جديدة من الآبار النفطية . وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي أشارت الدراسات الى أن المخزون منه يبلغ فيما بين ١٢ إلى ١٥ مليار متر مكعب، وحالياً يتم إعادة حقن نحو ٩٥ % من الغاز الطبيعي إلى داخل الأرض نتيجة لتأخير تنفيذ مشروع تصدير الغاز المسال والذي من المتوقع أن يبداء في عام ٢٠٠٥.

وبالنسبة للتنقيب على المعادن تؤكد بعض عمليات المسح والاستكشافات أن اليمن تتواجد فيها محزونات لبعض المعادن مثل الذهب والبلاتين والتيتانيوم ومحزونات أخرى من الجبس والرخام والملح والجرانيت والبازلت ، وبالرغم أن استخراج تلك المعادن سوف يجعل الاقتصاد اليمني يحقق تقدماً في نموه، إلا أن ذلك يتوقف على معالجة وتذليل أهم المعوقات والتحديات الرئيسية التي تقف أمام قطاع التعدين وتحد من نموه ومن أهمها تواضع الأمن والاستقرار وانعدامها في مناطق الإنتاج .

وفي مجال الصناعات التحويلية والتي تعتبر إحدى الصناعات المأمولة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها تحقيق ، إلا أن تحقيق تلك الآمال والطموح مرهونٌ بإزالة التحديات والعقبات الرئيسية التي تقف أمام قطاع الصناعات التحويلية ومن أهمها : المضي قدماً نحو تحرير التجارة ، وتحسين البنية التحتية والمرافق العامة ، حيث أن هناك إمكانيات تصديرية كامنة وجيدة لمنتجات القطاع إلى دول الجوار الأفريقي والعربي خاصة المنتجات الغذائية ومنتجات التبغ وأوراق الطباعة وبعض المنتجات الكيميائية والبلاستيكية ، كما إن هناك إمكانيات واعدة لبعض المنتجات الأخرى مثل الأقمشة والملابس القطنية ومواد البناء والمنتجات الخشبية .

إطار رقم (١) : أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص

١- المشاريع الإنتاجية في الصناعات التحويلية : الزجاج الإسمنت ، الأسمدة النتروجينية ، والأجهزة الكهربائية المنزلية ، صهر الحديد الخردل ، والبلاط ، إنتاج النشاء الصناعات الجلدية ، والصودا الكاوية ، الزيوت النباتية ، الحقن الطبية ، استخراج وإنتاج الرخام ، الصناعات الإلكترونية ، طحن وتعبئة البن ، الجبس ، وتدوير مخلفات الأوراق ، تكرير الزيوت المستخدمة ، الملابس الداخلية ، اغلاف مسحوق الأسماك ، تجديد الإطارات المستخدمة ، الملابس الجاهزة .

٢- مشاريع الإسكان والصحة : بناء المساكن الفاخرة والشعبية للتمليك ، والمستشفيات المتخصصة في معالجة أمراض السرطان ، والعظام وجراحة المخ والأعصاب ، وأمراض وجراحة الكلى والقلب .

٣- مشاريع الخدمات والسياحة : محطة توليد الطاقة الكهربائية ، خط أنبوب نقل الغاز ، القرى والمنتجات السياحية ، النقل البري السياحي .

٤- المشاريع الزراعية والسمكية : فرز وتعبئة المنتجات الزراعية النباتية ، اصطياد الأسماك والأحياء البحرية الأخرى ، أسماك الزينة .

المصدر : الجمهورية اليمنية - الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية -ا لهيئة العامة للاستثمار — الطبعة الأولى- يناير ٢٠٠١ .

٣ - ٢ - قطاع الخدمات

تتمتع اليمن بامتلاكها شواطئ بحرية مترامية الأطراف تبلغ ٢٥٠٠ كيلو متر ، وتتواجد على مياهها الإقليمية العديد من الجزر المتميزة ذات الطبيعة الخلابة ، وهذا يعني أن هناك فرصا استثمارية فيما يتصل بإنشاء البلاجات في معظم المناطق الساحلية ، وكذا بناء المنتجعات السياحية والفنادق في المناطق الطبيعية الساحلية والتي تتصف بمناخها المتميز على مدار العام . وفيما يتعلق بالاستثمار في مجال الطرق،

يمكن الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار في صيانة بعض الطرق الهامة لتخفيف الأعباء على الموازنة العامة ، وذلك من خلال إعطاء حق الامتياز لبعض الشركات الاستثمارية العاملة في مجال صيانة الطرقات لاستغلالها لفترة زمنية محددة مقابل رسوم مرور رمزية على وسائل النقل المختلفة شريطة أن تكون تلك الشركات المسئولة عن الصيانة والمحافظة على تلك الطرق، كما أن هناك فرصا استثمارية عديدة خاصة في مجال التعليم الأساسي والمتوسط والعالي والتعليم الفني والتقني ومراكز التدريب .

٣ - ٣ - قطاع الزراعة

تمثل الثروة السمكية السلعة الرئيسية التي تبني عليها الآمال والطموحات في زيادة الصادرات اليمنية وتقليل الواردات من اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجاتها . وبالرغم من هناك إمكانية لزيادة حجم الإنتاج المحلي من الأسماك ، حيث تتواجد في المياه الإقليمية اليمنية أكثر من ١٣٠ جزيرة تتوفر فيها حوالي ٣٥٠ نوعاً مختلفاً من الأسماك يستغل منها قرابة ٥٠ نوعاً ، ويقدر المخزون الاستراتيجي من الأسماك اكثر من ٨٥٠ ألف طن ، واما عن الطاقة الإنتاجية السمكيه فانه يمكن ان تزيد الى أكثر من ضعف ما ينتج حالياً في العام دون أي تأثير على المخزون الاستراتيجي، وهنا ينبغى العمل على زيادة الاستثمارات في مجال إنتاج وتصنيع الأسماك وتسويقها على المستويين المحلي والخارجي، وبذا يمكن زيادة الكمية المعروضة في السوق المحلي ، ومن ثم زيادة إقبال المستهلكين نتيجة لانخفاض الأسعار ،وعلى الجانب الأخر تقل كمية الواردات من اللحوم الحمراء ، واما على الخارجى فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الصادرات من الأسماك ، وتقليل الواردات من الأسماك المصنعة والتي تمثل أكثر من ٩٠ % من الاستهلاك المحلي ، وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي إلى تقليل العجز المزمن والمتواصل في الميزان التجاري الزراعي وعلى اقل تقدير في المدى المتوسط وتحقيق فائض في المدى البعيد على أكثر تقدير .

وفي مجال الثروة الحيوانية والتي تمثل إحدى المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني للإنسان ، وبالرغم من التزايد المستمر في حجم الثروة الحيوانية والتي مثلت نحو ٢٠ % من الناتج المحلى الزراعي ، إلا إنه مازال يتم الاعتماد على العالم الخارجي في توفير بعض منتجات الثروة الحيوانية ، والتي بلغت قيمتها في المتوسط خلال العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حوالي ١٦١ مليون دولار . وفي مجال الإنتاج النباتي وبالرغم من تحقيق فائض في إنتاج من الخضر والفاكهة ، إلا أن قيمة الواردات المصنعة من المنتجات النباتية بلغت في المتوسط خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حوالي ٦٠ مليون دولار ، وبالتالي يمكن القول أن هناك فرصا استثمارية في مجال تصنيع الخضر والفاكهة ، ومجال تسويقهما على المستويين المحلي والخارجي لتقليل الفاقد من تلك السلع على الأقل والذي يبلغ فيما بين ٣٠ : ٤٠ % ، ومن ثم فإن الاستثمار في مجال تسويق المنتجات النباتية من شأنه تحقيق زيادة في تلك المنتجات ، وزيادة غير مباشرة في الإنتاج وعلى الأقل نسبة الفاقد .

وبالرغم من تتمتع اليمن بزراعة مجموعة من الأصناف المتميزة من التبغ ، إلا أنه تبين إن قيمة الواردات من التبغ ومصنوعاته بلغت في المتوسط خلال العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حوالي ٣٠ مليون دولار ، وهذا من شأنه يشجع على الاستثمار في مجال إنتاج التبغ ومصنوعاته ، وسيؤدي ذلك إلى تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي وتحقيق وفورات من النقد الأجنبي في المدى البعيد على أقل تقدير . كما تتواجد فرص استثمارية في البن اليمني الذي يتمتع بشهرة عالمية لا نظير لها ، وذلك إذا تم الاستثمار في مجال الإنتاج أو في صناعة الطحن والتعبئة للبن .

رابعا: تحديات ومحفزات نمو وتطور القطاع الخاص

٤ - ١- تحديات نمو وتطور القطاع الخاص

بالرغم من التحسن الملحوظ في البيئة الاستثمارية خلال السنوات الماضية خاصة مع إصدار قانون الاستثمار في عام ٢٠٠٢ رقم (٢٢) ، إلا أن القطاع الخاص ما زال يواجه العديد من المعوقات تحد من تطوره ونمو طاقاته وتزيد من تكاليفه الإنتاجية وتضعف من قدراته التنافسية . ويمكن إجمالاً تقسيم التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مجموعتين ، تتمثل المجوعة الأولى في جملة التحديات الداخلية والمجموعة الثانية في التحديات الخارجية وذلك كما يلي :

٤ - ١ - ١ - أهم التحديات الداخلية

يمكن القول أن الخطة الخمسية الأولى(١٩٩٦- ٢٠٠٠) حققت إلى حدما بعض الاهداف المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي وتحسن الأوضاع الأمنية والأجراءات القضائية المتصلة بالاستثمار ، وذلك من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والذي بداء الأخذ به مع بداية مارس ١٩٩٥ ، إلا أن هناك

الكثير من المهام ما زالت تشكل في مجملها عقبات في طريق نمو وتطور القطاع الخاص ، وبالتالي فمن الضرورة مواجهة تلك التحديات والعمل على تقليلها وتذليلها بل والقضاء عليها حتى يستطيع أن يكون القطاع الخاص قادراً على المشاركة في صنع السياسات العامة وفيما يلي أهم التحديات الداخلية التي تقف امام القطاع الخاص :

تدني خدمات البيئة التحتية:تعاني قطاعات البنية التحتية في اليمن عجزاً وقصوراً في تلبية إحتياجات الأنشطة التجارية والصناعية ، ويظهر ذلك بوضوح في المرافق العامة مثل الإتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي ، وفي مشروعات الإنتقال كالطرق وخدمات النقل كالموانى والمطارات . ونتيجة لذلك تضطر العديد من المشروعات الاستثمارية إلى توفير الطاقة والمياه من مصادر ذاتية مما يرفع من رأس المال المستثمر وتكاليف الإنتاج ، كما إن محدودية وضعف شبكات الطرق تؤدي إلى صعوبة توسيع السوق الداخلي وإرتفاع تكاليف النقل ... الخ .

جدول رقم (٥) : أ هم سلع القطاع الخاص المستوردة والمصدرة خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ والممكن إنتاجها محلياً **(القيمة بالمليون دولار)**

م	السنوات / السلع	٢٠٠١		٢٠٠٢	
		الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
١	الحيوانات الحية	٤,٧	–	٢١	–
٢	اللحوم ومنتجاتها	٦٧,٩	٠,١	٧٥,٨	٠,١
٣	الألبان والبيض	٧٠,٨	٣,٨	٨١,٧	١,٩
٤	الأسماك والقشريات والرخويات	٣,٥	٥٦,٦	٦,٥	٩٠,٩
٥	الخضراوات والفاكهة	٥٨,٨	٢٥,٣	٦١,٠	٣١,٥
٦	التبغ ومصنوعاته	٢٧,٨	١,٥	٣٢,٣	٣,٧
٧	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٤٧,٨	١,٢	٥٢,٣	١,٨
٨	الورق والورق المقوي	٦٠,٢	٣,٧	٥٢,٤	١,٦
٩	الغزل والمنسوجات	٣٨,٢	٠,١	٤٣,٢	٠,٢
١٠	الآلات المكتبية	١٢,٧	٠,٢	١٨,٠	٠,٣
١١	أغذية الحيوانات ما عدا الحبوب	١٢,١	٦,١	٩,٨	٥,١
١٢	بذور وثمار زينه	٢٠,٤	–	٢٣,٠	٠,٣
١٣	مواد خام حيوانية ونباتية	٢,٩	٣,٠	٣,٨	٢,٧
١٤	الأثاث وتوابعها	٨,٨	٠,٥	١١,٦	٠,٦
١٥	لوازم السفر والحقائب	٠,٩	–	١,٤	–
١٦	المصنوعات المطاطية والخشبية والفلين	٤٤,٨	٠,١	٥٤,١	–
١٧	الجلود والأحذية	–	١٣,٩٠	١٥,٣	١٥,٧
	المجموع	٤٨٢,٣	١١٦,١	٥٦٣,٢	١٥٦,٤
	% من الإجمالي العام	٢٠	٣,٤	٢٠	٥

المصدر: الجمهورية اليمنية – وزارة التخطيط والتنمية – كتاب الإحصاء السنوي لعامي٢٠٠١ و ٢٠٠٢-الجهاز المركزي للإحصاء .

- التهريب والإغراق:برزت ظاهرة التهريب والإغراق وتزايدت خلال السنوات القليلة الماضية واصبحت مشكلة تهدد تطور ونمو القطاع الخاص ، خاصة في ظل تزايد تهريب العديد من السلع الرخيصة وعدم مطابقتها للمواصفات ، ونتج من تلك المشكلة الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة محليا أو المستوردة قانونياً ، كما إن تلك المشكلة سببة تراجعاً في الإنتاج المحلي لبعض الإنشطة والتوقف كلياً أو جزئياً لبعض الإنشطة الأخرى وعلى وجه الخصوص الصناعات الناشئة ، بالإضافة إلى ضياع موارد مالية لخزينة الدولة .
- قصور أداء أجهزة القضاء:يعد دور أجهزة القضاء من المتطلبات الأساسية التي تؤثر في توفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات وتدفقها وعلى وجه الخصوص الاستثمارات الأجنبية ، وتتركز أهم أوجه قصور أجهزة القضاء في : التطويل في إجراءات التقاضي ، وضعف تنفيذ الأحكام الصادرة ، وعدم فاعلية أجهزة الضبط القضائي والتدخل في شوؤن القضاء .

شكل رقم (١) : أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في اليمن

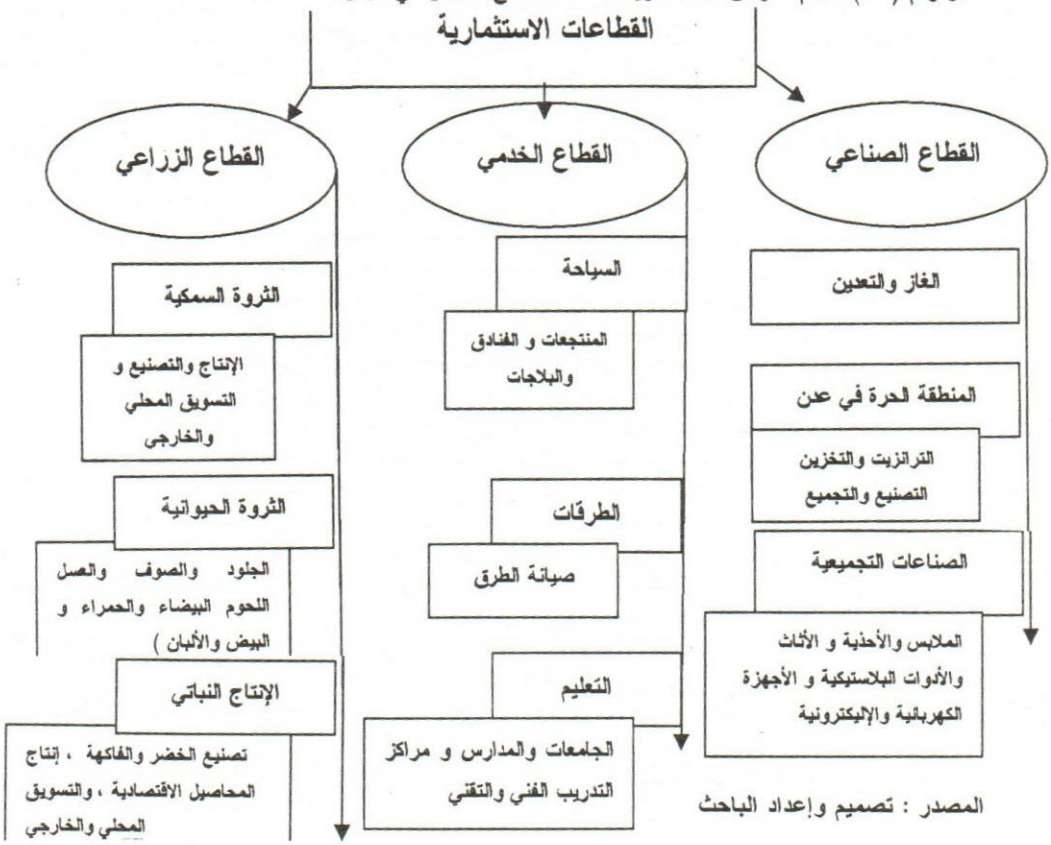

المصدر : تصميم وإعداد الباحث

- ارتفاع تكاليف تمويل الاستثمار :مازال يواجه الجهاز المصرفي اليمني العديد من الاختلالات والإختناقات تقف حائلاً أمام تطوره وقدرته على خدمة القطاع الخاص نتيجة لاسباب عديدة أهمها : ضآلة الموارد المالية المتاحة له ، وعزوف نسبة كبيرة من المجتمع من التعامل مع البنوك ، وانخفاض الوعي حول التعامل مع البنوك ، وانتشار ظاهرة الأكتناز والاحتفاظ بالسيولة النقدية . بالإضافة إلى كون السوق المالي في اليمن يتسم بالضعف وعدم القدرة على تلبية الاحتياطات التمويلية للمشروعات الاستثمارية ، فضلاً عن ارتفاع الفائدة على القروض . كما إن هناك معوقات أخرى تعتبر مسئولة عن ارتفاع تكاليف الاستثمار ، ومن ثم زيادة المخاطر المالية نتيجة لغياب سوق منظمة لتداول الأوراق المالية ، وعدم قبول البنوك التجارية للعقارات والأصول كضمان للحصول على القروض وإحجام البنوك التجارية من التوسع في الأقراض بسبب طول إجراءات التقاضي المترتب على ضعف أجهزة القضاء .

٤ - ١ - ٢ - أهم التحديات الخارجية

مما لاشك فيه إن القطاع الخاص اليمني يواجه تحديات غير يسيرة والتي تواكبت مع تحرير التجارة العالمية وطلب اليمن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وسوف تكون تلك التحديات اكثر صعوبة وتعقيداً إذا استمر القطاع الخاص على ما هو عليه ، وفيما يلي أهم التحديات الخارجية التي تقف امام القطاع الخاص :

- انكماش الإنشطة المحلية وتثبيط الاستثمار: يؤدي الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية خاصة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني وانخفاض قدرته التنافسية إلى أثار إنكماشية على الأنشطة المحلية وتثبيط الحافز في الاستثمار ، خاصة في ظل قطاع خاص يعاني من إرتفاع تكاليف الإنتاج وتواضع الكفاءات

والمهارات ، وقطاع زراعي يتسم بتدني الإنتاجية واعتماده على مياه الأمطار . وفي ظل ذلك سوف يكون قطاع الخدمات أكثر تأثيراً وعرضة مع الإتجاه نحو تحرير التجارة العالمية .

- عدم القدرة على ملاحقة التطورات المتسارعة: تعتمد معظم أنشطة القطاع الخاص على تكنولوجيا متواضعة تتميز بكفاءات متناقصة فضلاً عن غياب التفكير والقدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة ، ويظهر ضعف البنية التكنولوجية في اليمن من خلال : غياب انشطة البحث العلمي والتطوير ، ضعف البنية المساندة لتطور التكنولوجيا ، ضألة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا على مستوى الحكومي والقطاع الخاص ، ومحدودية برامج الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في مجال العلم والتكنولوجيا .
- عدم قدرة المنتجات المحلية النفاذ إلى الأسواق الخارجية : تأتي مشكلة عدم قدرة المنتجات المحلية النفاذ إلى الأسواق الخارجية نتيجة للتحديات الداخلية التي تواجه القطاع الخاص وتحد من نموه وتطوره ، وعلى وجه الخصوص في ظل ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنتاج ، بالإضافة إلى محدودية الخطوط الملاحية المنتظمة والمباشرة من وإلى اليمن وذلك نتيجة لتواضع حجم التبادل التجاري لليمن ، وإلى صعوبة منافسة المنتجات المحلية لمثيلاتها المستوردة من حيث الجودة والسعر .

كما إن هناك محددات أخرى تقف أمام القطاع الخاص وتحد من نموه وتطوره وهي : تواضع حجم الاستثمارات وتدفقها إلى القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص الاستثمارات الأجنبية ، وعدم وجود طبقة رأسمالية فاعلة وأن وجدت فرؤيتها الاقتصادية متواضعة ، نتيجة لعدم اتصافها بخصائص المؤسسات الرأسمالية الحديثة من حيث الأداء والتنظيم ورسم السياسات ووضع الأهداف ، وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي ، وكثرة التشريعات وتضخمها والتسرع في إعدادها وإجراء التعديلات المسارعة والمتواصلة ، والتي قد لا تتفق مع رغبات ومتطلبات المستثمرين وهذا ما جعل تلك التعديلات غير فاعلة ، وشيوع المشاريع صغيرة الحجم وتواضع رؤوس أموالها ، وتواضع المستوي التعليمي للقوى العاملة اليمنية كنتيجة لتدني مستواها المهاري والتقني والمعرفي والمهني ، وغياب أو تواضع قاعدة البيانات والمعلوماتية لأهم البيانات الإحصائية الدقيقة والتي يتطلبها البحث العلمي ، وهذا من شأنه يجعل المنشات الاقتصادية تعمل في ظل منظومة لا تتوفر فيها تلك البيانات والمعلومات ، حيث سيؤثر ذلك على توقعات وتنبؤات التي تعمل في ظلها تلك المنشات وبالتالي تعرضها إلى عدم تحقيق الفوائد والأرباح التي تطمع إليه ، وملكية معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص لفئة محددة ومعينة في المجتمع ، وتناقص الأهمية النسبية للقطاع الخاص في قيمة الناتج المحلي والإجمالي نتيجة تناقص حجم الاستثمارات والمدخرات في ذلك القطاع الخاص خاصة في السنوات القلية الماضية ، وأخيراً إرتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .

٤ - ٢ - محفزات نمو وتطور القطاع الخاص

تزايدت أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية بصفة عامة ، خاصة في ظل التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة على كافة المستويات المحلية والأقليمية والدولية خلال فترة التسعينات من القرن المنصرم ، والتي أدت إلى تشكيل اتجاهات ومسارات جديدة لاقتصاديات دول العالم . وشكلت تلك التوجهات إعادة تحديد دور الدولة وإقامة شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص ، بحيث تتولى الدولة إرساء قاعدة القانون والبناء المؤسسي وتأمين الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والتشوهات في هيكل الاقتصاد والسياسات الاقتصادية ، واستكمال البنية التحتية والاساسية وتوفير الخدمات العامة والمحافظة على البيئة . ومن ثم تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه ليقود عملية التنمية بصفة عامة من خلال تنويع انشطته في مجال الإنتاج والتصدير والدخول إلى القطاعات التي كانت تحتكرهاالدولة سابقا ، وعلى وجه الخصوص قطاع الاتصالات والمواصلات والمياه والكهرباء ، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الخدمات التعليمية والصحة .ومن ثم فان تلك التوجهات تشكل في مجملها أساساً قوياً لإنطلاق القطاع الخاص وتوسيع انشطته الاستثمارية في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني .

وبالرغم أن هناك محددات تقف أمام القطاع الخاص وتحد من قيامه بالدور المأمول والمطلوب منه ، الإ هناك محفزات من شأنها تقوية دور القطاع الخاص ومن أهما :

- انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية المحلية خاصة القطاع الزراعي نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية على مدخلاتها الإنتاجية ، حيث سيؤدى ذلك إلى تقليل أعباء تكاليف الإنتاج المحلى وتخفيض التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة الإنتاج .

- زيادة إمكانية نفاذ الصادرات المحلية إلى الأسواق الخارجية خاصة أسواق دول الجوار، نتيجة لتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على وارداتها، ونتيجة للإلغاء التدريجي للدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة لمنتجيها الزراعيين، وسيؤدى ذلك في مجمله إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي المخصص للتصدير.
- إتاحة إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة التي كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة ، خاصة وإن ذلك يتواكب مع ما قام به اليمن من إزالة معظم الحواجز على وارداتها ولتصبح سياساتها التجارية الخارجية أكثر تحرراً، الأمر الذي سيتيح لليمن إمكانية أكبر للنفاذ إلى الأسواق الخارجية بشرط وجود سلع وخدمات يمكن تصديرها وتمكن من تحقيق المكاسب ، وهذا لا يعنى أن الآمال سوف تتحقق بالكامل ولكن ذلك يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي استغلالها .
- انتعاش معظم المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية لمثيلاتها المستوردة ، نتيجة للإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين بالدول المتقدمة الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية لتلك المنتجات المستوردة ، وهذا يعني تحفيز المنتجين المحليين على إنتاج تلك السلع، حيث أن إلغاء أو تخفيض الدعم الممنوح لتلك السلع وارتفاع أسعارها عالمياً سيحفز على تبنى تكنولوجيا حديثة وبما يرفع من الإنتاجية ومن ثم انخفاض التكاليف في المستقبل القريب . الأمر الذي سينتج عنه زيادة الكفاءة الإنتاجية وجودة الإنتاج المحلي وتحسين أداء المشروعات ، نتيجة لزيادة المنافسة بين دول العالم ، لأنه عادة ما يؤدى العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة .
- الحصول على معاملة اكثر مرونة لليمن لتصنيفها من ضمن الدول الأقل نمواً ، ومن ثم الاستفادة من المساعدات الفنية للتنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية ومجالات الخدمات والترويج التجاري من خلال برنامج الإطار المتكامل وبرامج المساعدات الأخرى .
- الإعفاء من حظر دعم الصادرات كوسيلة للمنافسة في الأسواق الخارجية، والإعفاء من إجراءات تخفيض الدعم المحلي للقطاع الزراعي، مما يساعد الحفاظ على قاعدة زراعية مناسبة لمواجهة الاستهلاك المحلي وزيادة الصادرات الزراعية .

كما إن هناك محفزات أخرى من شأنها تقوية دور القطاع الخاص وهي : تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرر وسياسات الخصخصة ، والاستقرار المتواصل والمستمر إلى حداً ما لأسعار الصرف للعملة المحلية ، وصدور قانون الاستثمار والقوانين الأخرى ذات العلاقة بتنظيم وتسير الأعمال الاقتصادية، وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي ، واتساع الإطار الديمقراطي والمشاركة الشعبية من خلال اللامركزية والحكم المحلي ، وتبني إستراتيجية للتخفيف من الفقر والتي من شانها رفع مستوي دخول الأفراد والتقليل من أعداد الفقراء في المجتمع وسيؤدي ذلك إلى تدعيم القوة الشرائية ، والازدياد المتواصل في مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ، والتطورات المتواصلة في إحداث الاستقرار الاقتصادي والأمني . كما إن هناك من الفوائد سوف تعود على القطاع الخاص حيال المتسجدات الاقتصادية على الساحتين الدولية والعالمية ، والتي تنقسم إلى محفزات ساكنة ستتحقق من زيادة الكفاءة الإنتاجية إذا تم إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها ، ومحفزات حركية التي ستحقق أساساً من المكاسب الخارجية الناتجة عن المنافسة والانتشار التكنولوجي .

من الأهمية بمكان القول أن معظم الفوائد أو درجة الاستفادة التي ستعود على القطاع الخاص في اليمن سوف تتحدد في ضوء إمكانياته الاقتصادية ، ومدى مرونة السياسات الاقتصادية ، ومدى تعديل هياكلها الإنتاجية لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة ومستوى الزيادة في الواردات . وتجدر الإشارة بأن تلك المنافع أو الفوائد سوف تتوقف بدرجة كبيرة على المجهودات التي تبذلها الدولة نحو تحرير تجارتها ، وعلى الخطوات الإيجابية التي تتخذها في تصميم سياساتها الاقتصادية والتي تشجع زيادة العرض وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي ، ومن المهم القول إن تلك الفوائد في مجملها والتي سوف تتحقق للقطاع الخاص ستكون أكثر تحقيقاً في حالة مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة وصياغة الأهداف العامة ورسم الإستراتيجات .

خامساً : آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة

٥ -١- أهمية المشاركة

من الأهمية بمكان القول بأن مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة من شأنه تحقيق العديد من المكاسب للمجتمع عامة والاقتصاد اليمني بصفة خاصة ، ومن أهم تلك المكاسب : الحفاظ على الاستقرار بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الاستقرار الاقتصادي ، وضمان إحداث التوازن الداخل والخارجي على حد سوء ، والانتفاع بعوائد التنمية لكافة فئات المجتمع ، ورفع معدل النمو الاقتصادي إلى المستوى الذي يتحقق من خلاله الاستقرار ولنمو ، وإيجاد المشروعات القومية الكبرى والتي تحتاج إلى استثمار كبيرة ، ومواجهة تحديات العولمة ومضاعفاتها على الاقتصاد الوطني الذي سوف يتعرض للمنافسة الشديدة ، وإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية الأساسية للمجتمع ، وتكثيف التراكم الرأسمالي الاستثماري من خلال التنمية المتواصلة والمستمرة ، و أخيراً مواجهة شروط الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تتطلب الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية وتبني فكرة الخصخصة .

٥ - ٢- متطلبات المشاركة

إن التحول إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً والذي يصاحبه اعتماد الدولة على آليات السوق ، ومن ثم تنامي القطاع الخاص وظهوره كشريك فاعل في تنفيذ السياسات العامة جنباً إلى القطاع العام ، وبات هذا يتطلب من الدولة أن تتبني صياغة جديدة خاصة فيما يتعلق برسم الإستراتجيات ووضع الأهداف العامة وصنع السياسات اللازمة لتحقيقها ، وبحيث تقوم على دمج وتنسيق وتحفيز شريكها القطاع الخاص في عملية التنمية على القيام بدوره واستثارة مشاركته ، من خلال منظومة عمل جديدة تتكامل فيها جهود الدولة مع جهود القطاع الخاص في وضع الأهداف العامة وصنع السياسات العامة ، وبما يضمن مواكبة التطورات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الدولية والعالمية . وحتى يمكن مشاركة القطاع الخاص في رسم الإستراتجيات وصنع الأهداف العامة والسياسات اللازمة لها ، فإن الأمر يستلزم توفير أهم المتطلبات وهي : تبادل الآراء والحوارات والاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتبويبها وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة ، وترسيخ مبداء المشاركة وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص في مشاركته في وضع الأهداف القومية وصنع السياسيات العامة المعبرة تعبيراً حقيقياً عن آمال وطموحات المجتمع ، ومن ثم ينبغي التأكيد على مبداء الديمقراطية وصياغة بنود عقد اجتماعي جديد تقوم فيه الدولة بدور الشريك المشرف أو المراقب وليس الواضع للأهداف القومية والسياسات العامة .

٥ - ٣ - آليات المشاركة

يمكن أن يكون القطاع الخاص مشاركاً في وضع الأهداف القومية للمجتمع وصنع السياسات العامة أو على الأقل فيما يتصل بالقطاع الخاص ، ويوضح الشكل رقم (٢) آليات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة خاصة إذا توفرت الرغبة الكاملة والصادقة للدولة ، ويمكن تحقيق ذلك بالأخذ بإحدى السيناريوهين الآتيين :

* السيناريو الأول : إنشاء مجلس أعلى: يقوم هذا المجلس بصياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف القومية وصنع السياسات التي تتواكب مع رغبات وتطلعات كافة فئات المجتمع وتواكب التغيرات على الساحتين الدولية والعلمية ، ورسم السياسات العامة التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف ، ويضم في عضويته نخبة من رجال الدولة والشخصيات العامة المتخصصة والأكاديميون ورجال الأعمال والمستثمرين المتميزون ورؤساء الجمعيات المتميزة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ورموز أهل الرأي والخبرة والحكمة .
* السيناريو الثاني : إنشاء وزارة لقطاع الأعمال: يقوم علة إنشاء وزارة يطلق عليها وزارة قطاع الأعمال يتولى قيادتها أحد رجال الأعمال البارزين والمشهود عنه بالخبرة والنجاح المستمر والمتواصل ، ويكون مهامها وشغلها الشاغل هو القطاع الخاص وتفعيل دورة الحد من المعوقات والمشاكل التي تقف أمامه وتجعله عاجزً غير قادر عن تحقيق طموحاته وقدرته على المنافسة التي يواجهها حيال التغيرات العلمية ، وتتركز المهام المؤكلة إلى وزارة قطاع الأعمال من خلال : المشاركة في وضع الإستراتيجيات وصياغة الأهداف الرئيسية ورسم السياسات العامة ، واقتراح السياسات والأدوات الاقتصادية اللازمة لتحقيقها ، وكذا آليات وأدوات التدخل المبكر لحل المشاكل التي تعتري مسار الاقتصاد الوطني ، وتقديم المقترحات الاستراتيجية وبما يعظم من فرص الاستفادة من الاندماج بالاقتصاد العالمي ، والمناقشة المستضيفة للسياسات العامة للدولة ذات العلاقة بالقطاع الخاص قبل عرضها على جهات الاعتماد وبما يجعل تلك السياسات تتصف بالواقعية والقابلية للتغيير ومحققة الأمل وطموحات المجتمع ، ودراسة

التحديات التي تواجه القطاع الخاص مع الجهات الحكومية ووضع آليات النهوض بالقطاع الخاص ، والرفع إلى جهات اتخاذ القرار للتنفيذ ، وتقديم المقترحات والآليات التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات وعلى وجه الخصوص الأجنبية منها ، وتقديم المشورة والمعلومات والجدوى بشأن أهم الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص ، وأخيراً العمل على تذليل جميع التحديات الداخلية والخارجية التي تقف أمام القطاع الخاص .

شكل رقم (٢) : آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات العامة

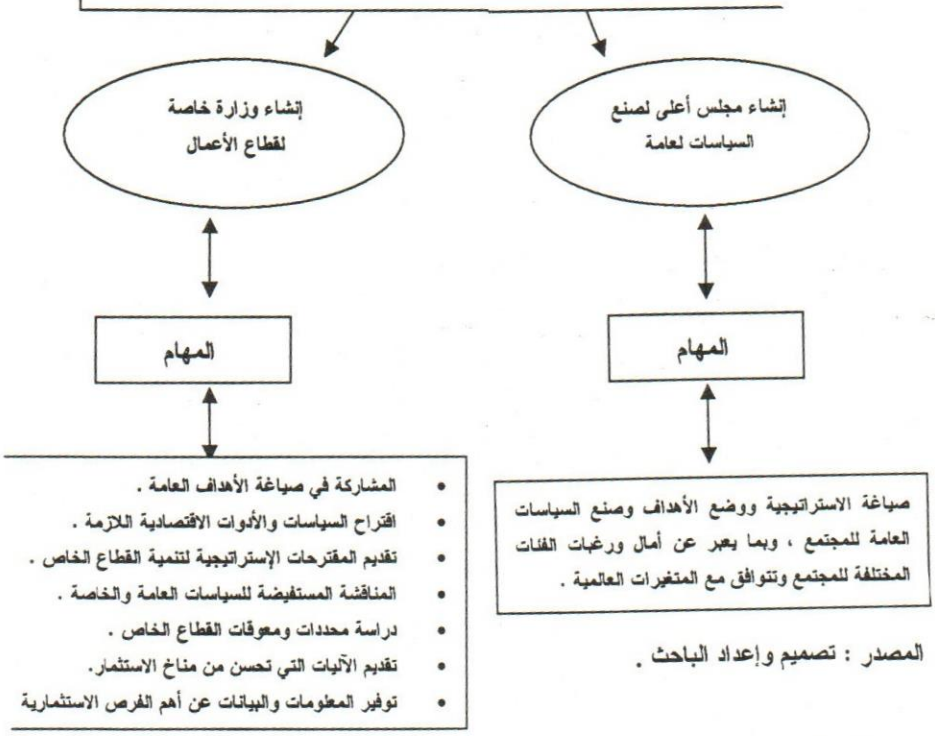

المصدر : تصميم وإعداد الباحث .

* **خامساً : أهم التوصيات**

- منح رجال الأعمال المتميزون والفاعلون في القطاع الخاص جوازات دبلوماسية ، وبما يمكنهم من الحصول على تأشيرات دخول للدول العربية خاصة الدول التي يرغبون زيارتها لعقد الصفقات التجارية دون عناء .
- الاتجاه نحو مشاركة رجال الأعمال والمستثمرين البارزين والناجحين والوطنين في التشكيلات الوزارية ومنحهم حقائب وزارية خاصة الحقائب ذات العلاقة بالقطاع الخاص .
- تفعيل القوانين عامة خاصة ذات العلاقة بالأمن وإصلاح القضاء وحياد يته في المقام الأول .
- وضع السياسات التي من شأنها تنمية المدخرات وتوجيهها نحو القطاع الخاص .
- منح المزيد من الاميتازات للقطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بملكية المستثمرين للأراضي أو منحهم حق استغلال الأراضي لفترة طويلة بدون مقابل ، مع دعمهم في تكاليف المياه والكهرباء .
- توفير الاستقرار بكافة صورة شكلاً ومضموناً لأن ذلك يمثل الجانب الرئيسي لجذب الاستثمارات وطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب .
- مشاركة ممثلي القطاع الخاص ورجال الأعمال في المتلقيات العلمية المختلفة ، وبما يؤدي إلى المزيد من الحيوية والواقعية لتلك المتلقيات في توجيه مسار الحوار والتعرف على أهم نتائج وتوصيات البحوث والدراسات التي تم استعراضها في تلك المتلقيات .

- العمل على أن تكون الاستراتيجيات والأهداف والسياسات واضحة المعالم والتفسير .
- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وبما يؤدي إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية بصفة عامة ، وعلى وجه الخصوص في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- العمل على اكتشاف موارد طبيعية جديدة واستغلالها اقتصادياً .
- تشجيع القطاع الخاص نحو المزيد من مشاركة المرأة .
- تشغيل الموارد المالية المعطلة خاصة المتعلقة بالتأمين ومعاشات التعاقد ، وتوجيهها إلى الاستثمار في القطاع الخاص .
- تذليل كافة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع الخاص وتجعله لا يستطيع أن يؤدي دوره بفاعلية .

المراجع

١ - الجمهورية اليمنية - وزارة التخطيط والتنمية - كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠١ - الجهاز المركزي للإحصاء -- صنعاء - يونيو - ٢٠٠٢ .

٢ - الجمهورية اليمنية - الفرص الاستثمارية في اليمن- الهيئة العامة للاستثمار - - الطبعة الأولى - يناير ٢٠٠١.

٣ - الجمهورية اليمنية - وزارة المالية - قطاع التخطيط والمتابعة - نشرة إحصائية مالية حكومية - نشرة فصلية تصدرها وزارة المالية - العدد الحادي عشر إبريل ٢٠٠٣ - صنعاء .

٤ - الجمهورية اليمنية - وزارة التخطيط والتنمية - الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) - صنعاء - ٢٠٠٢ .

٥ - البنك الدولي - دراسات البنك الدولي القطرية - النمو الاقتصادي في اليمن - المصادر والعوائق والإمكانيات - النسخة باللغة العربية - ٢٠٠٢ .

٦ - احمد الدرش - التخطيط بالمشاركة - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المعهد العربي للتخطيط بالكويت - العدد الخامس - الكويت - يونيو ٢٠٠٣ .

٧ - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٨٩ .

٨ - شبير عبد الله الحرازي (دكتور) - دراسة تحليليه لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التجارة الدولية اليمنية - ورشة العمل حول " محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية " (١٩- ٢١ يونيو ٢٠٠٠) - معهد التخطيط العربي بالكويت بالتعاون مع معهد الاقتصاد الكمي بتونس - تونس - ٢٠٠٠ .

٩ - شبير عبد الله الحرازي (دكتور)- تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية مع الإشارة بصفة خاصة للدول النامية- دراسة بصدد النشر -مجلة أفاق اقتصادية - الأمارات - دبي - ٢٠٠٤ .

١٠- شبير عبد الله الحرازي (دكتور)- دراسة عن : العولمة واتفاقية التجارة الدولية " مفهومها وأثارها على اقتصاديات الدول النامية (اليمن كحالة تطبيقية) - مؤسسة السعيد للعلوم الآداب - اليمن - تعز - ١٩٩٩ .

PRIVATE SECTOR PARTCIPATION IN YEMEN NATIONAL ECONOMY

Shobeer A. A. Elharazi

Dept. of Agric. Economic, Fac. of Agric., Sanaa Univ.

ABSTRACT

The objective of this study is to determine the tools that help the private sector in playing an important role in Yemen national economy. This study used the secondary data and descriptive statistical methods. The study consists of the following parts:the importanance of the private sector, its tools ,different obstacles and its role in the Yemen national economy such as Gross Demostic Product (G D P), invesments, savings, forigen trade ,the important available investment opportunties for private sector, concentraints and the importance of private sector in Yemen national economy. The study implies some recommendations about the role of private sector in the Yemen national economy .